مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

تحليل تأثير الشمول المالي على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2012-2023

الباحث علي ماجد بدر
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
Fair7216@gmail.com

أ.د.ليلى بديوي خضير
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

المستخلص

تناول هذا البحث تحليل تأثير الشمول المالي على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2012–2023)، باستخدام نموذج ARDL، وان البحث اعتمد على مؤشرين اساسيين للشمول المالي هما مؤشر الوصول ويشمل (الكثافة المصرفية، أجهزة الصراف الآلي، والتوزيع الجغرافي) ومؤشر الاستخدام ويشمل (العمق المصرفي للقروض والودائع، ونسب الحسابات المصرفية). وبينت النتائج ان الوصول للخدمات المالية يؤثر سلباً على سعر الصرف في الأجل القصير، اذ يؤدي التوسع في الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي إلى تعزيز الثقة بالدينار العراقي، مما يحد من الضغوط التضخمية. اما مؤشر الاستخدام يرتبط بعلاقة عكسية قوية مع سعر الصرف في الأجل الطويل، اذ يقلل الاعتماد على الدولار ويعزز السيولة المحلية. وان العوامل الهيكلية مثل الصدمات الخارجية وضعف البنية التحتية، تقلل من فاعلية الشمول المالي في استقرار سعر الصرف، خاصة خارج المدن الكبيرة.

الكلمات المفتاحية: *الشمول المالي، سعر صرف الدينار العراقي، الاقتصاد العراقي*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

Analysis of the impact of financial inclusion on the Iraqi dinar exchange rate for the period 2012-2023

Ali Majid Badr
University of Kufa, Faculty of Economic and Administration
Fair7216@gmail.com

Prof. Dr. Layla Badawi Khader
University of Kufa, Faculty of Economic and Administration
Laylab.muttaq@uokufa.edu.iq

Abstract

This study analyzed the impact of financial inclusion on the Iraqi dinar exchange rate for the period (2012–2023), using the ARDL model. The study relied on two main indicators of financial inclusion: the access indicator, which includes banking density, ATMs, and geographical distribution, and the usage indicator, which includes banking depth for loans and deposits, and bank account ratios. The results showed that access to financial services negatively impacts the exchange rate in the short term, as the expansion of bank branches and ATMs enhances confidence in the Iraqi dinar, which limits inflationary pressures. The usage indicator has a strong inverse relationship with the exchange rate in the long term, reducing dependence on the dollar and enhancing domestic liquidity. Structural factors, such as external shocks and weak infrastructure, reduce the effectiveness of financial inclusion in stabilizing the exchange rate, especially outside of large cities.

Keywords: *Financial inclusion, Iraqi dinar exchange rate, Iraqi economy*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المقدمة

تشهد بعض الاقتصادات الريعية ومن ضمنها العراق تحولات جذرية في أنظمتها المالية والنقدية ومع بروز ظاهرة الشمول المالي والتي تعد ركيزة اساسية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، تظهر مشكلة البحث التي تتجلى في غموض العلاقة بين تطوير الخدمات المالية وسعر صرف الدينار العراقي في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فأن البحث يهدف لتقديم تحليل كمي مناسب يوضح دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي وقياس تأثيره على استقرار العملة المحلية.

أولا: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في معرفة مدى التطور الحاصل في الشمول المالي وسعر الصرف في العراق خلال السنوات الأخيرة. ومعرفة الدور الذي يؤديه الشمول المالي في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق.

ثانيا: مشكلة البحث

يعد الشمول المالي من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد العراقي وان علاقته بسعر الصرف في العراق غير واضحة لذا فأن مشكلة البحث تتمثل في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين تطوير مؤشرات الشمول المالي واستقرار سعر صرف الدينار العراقي في ظل الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي للمدة 2012-2023

ثالثا: أهداف البحث

أ- تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق ومعرفة مدى التطور الذي حققه البنك المركزي العراقي في تعزيز مستوى الشمول المالي.

ب- تحليل تأثير الشمول المالي على سعر الصرف في العراق لمعرفة العلاقة بينهما.

رابعا: فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في وجود علاقة ايجابية بين الشمول المالي وسعر الصرف، اي بعبارة أخرى، ان زيادة مستوى الشمول المالي يؤدي الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

خامسا: منهجية البحث

لتحقيق اهداف البحث والوصول إلى النتائج المراد تحليلها اعتمد البحث المنهج الاستقرائي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي وسعر الصرف

أولا: بعض المفاهيم الرئيسية للشمول المالي

1- مفهوم الشمول المالي: عرفت بعض الأدبيات الاقتصادية الحديثة الشمول المالي بأنه "الوصول الى الخدمات المالية المناسبة حتى يتمكن الأفراد من ادارة اموالهم بفعالية وامان وثقة على اساس يومي، مع التخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية للحماية من التغيرات قصيرة الاجل في الدخل والنفقات" (1.)

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (2.)

2- ابعاد ومؤشرات الشمول المالي: أن الشمول المالي يتكون من ثلاثة أبعاد رئيسية وهي كل من البعد الأول الوصول (Access)، اي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، والتي تتمحور حول القطاعات الريفية والفقيرة المحرومة من السكان، والبعد الثاني يشمل الاستخدام (Usage)، بمعنى الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية ومدى استعداد الناس للاستفادة منها، اما البعد الثالث فهو المتعلق بالجودة (Quality)، ويعني إن الناس بحاجة الى تنويع وتطوير الخدمات والمنتجات المالية للاستفادة منها بشكل كامل (3). **ويمكن تفصل هذه الابعاد وفق الاتي:**

أ- بعد الوصول (Access)

ويعني السهولة في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية (خدمات التأمين، والودائع المصرفية، والائتمان، وما إلى ذلك) وتوفرها لجميع الافراد بسهولة ويسر. ويمكن في بعض الحالات أن يكون توفر هذه الخدمات محدودا، اي حدوث مشكلة في وصول الافراد الى هذه الخدمات للعديد من الاسباب، على سبيل المثال في حالات كثيرة لا توفر المصارف او الفروع المقدمة لخدمات البنك في المناطق الفقيرة او الريفية أو النائية مما يكون الوصول للخدمات المصرفية صعب للغاية، أو في بعض الأحيان قد يكون بسبب اللوائح المنظمة لمتطلبات الحصول على هذه الخدمات والتي لا يمكن الوفاء بها من بعض فئات المجتمع التي قد تعجز عن ذلك، او

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ربما في الاسواق التي تتمتع بتطور أكثر من غيرها، قد تكون الخدمات متاحه بكثرة ولكن قد تكون هنالك صعوبة في الوصول اليها بسبب الشروط المعقدة والصعبة الفهم [4]. اما مؤشرات قياس بعد الوصول (Access)، يمكن تفصيلها وفق الاتي [5]:

1- حسابات النقود الإلكترونية.

2- عدد اجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100000 نسمة بالغ.

3- عدد نقاط الوصول لكل 100000 نسمة من البالغين لكل منطقة جغرافية.

4- عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 نسمة من البالغين.

5- النسبة المئوية من الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها وسيلة لتحويل المدفوعات الإلكترونية عند نقاط البيع.

6- النسبة المئوية من البالغين الذين يمكنهم الوصول الى جهاز محمول أو الانترنيت بالمنزل.

7- عدد منافذ وكيل شبكات المحمول لكل 100000 نسمة من البالغين.

8- فروع البنوك التجارية لكل 100000 نسمة من البالغين.

9- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

10- عدد وكلاء وخدمات المدفوعات لكل 100000 نسمة من البالغين.

ب- الاستخدام (Usage)

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الأفراد او العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك او الفروع التابعة لها، فتحديد فترة استخدام هذه الخدمات يتطلب جمع بيانات (date)حول مدى انتظام وتكرار الاستخدام عبر فتره زمنية معينه [6]. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:[7]

1- عدد المؤسسات التي تمتلك حسابات ايداع، والمؤسسات المتوسطة والصغيرة التي لها قروض وحسابات مالية.

2- النسبة المئوية من الأشخاص البالغين الذين يحتفظون بحساب بنكي بعد مرور سنة من تفعيلة، او لديهم حساب بنكي دائم.

3- النسبة المئوية من الأشخاص البالغين الذين تصلهم تحويلات مالية سواء كانت دولية أو محلية.

4- عدد الأفراد البالغين الذين يعتمدون سياسة التأمين لما يعادل 1000 نسمة من البالغين.

5- مجموع الأفراد البالغين الذين يمتلكون على أقل تقدير حساب ائتمان دائم والذين لديهم ما لا يقل عن حساب ودائع دائم.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

6- مجموع عمليات الدفع الإلكترونية التي تتم من خلال الهاتف المحمول.

7- مجموع معاملات التجزئة والتي لم يستخدم فيها الدفع النقدي للفرد الواحد.

8- مجموع حسابات الودائع الدائمة لكل 10000 نسمة فرد بالغ.

9- مجموع الحسابات الائتمانية الدائمة لكل 10000 نسمة فرد بالغ.

ج- الجودة (Quality)

يقصد بالجودة قدرة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف على تلبية متطلبات واحتياجات الأفراد، وهنالك العديد من العوامل الملموسة وغير الملموسة التي يمكن أن تؤثر على نوعية وجودة الخدمات المالية [8]، اذ تتمثل العوامل الملموسة في وعي المستهلك، وتكاليف الخدمات، وخدمات حماية المستهلكين، والكفالة المالية، وفعالية الية التعويض بالإضافة إلى شفافية المنافسة في السوق، والعوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلكين، أما مؤشرات القياس لبعد الجودة (Quality) بحسب تحالف الشمول المالي فهي كالتالي [9]:

1- المقدرة على تحمل التكاليف: يتمثل في مدى التكلفة للاحتفاظ بحساب بنكي من قبل الأفراد وخاصة أصحاب الدخول المنخفضة.

2- حماية المستهلك: ويتمثل هذا المؤشر في حماية المستهلكين وفق الأنظمة والقوانين المخصصة لضمان حقوقهم، وبالإضافة الى منع الشركات من التلاعب (الممارسات غير الاصولية والاحتيال) وبما يضمن حصول الجميع على فرص عادلة.

3- الشفافية: يتمثل هذا المؤشر في المعلومات، لكونها تلعب دور مهم في الوصول الى الخدمات المالية، اذ يجب على مزودي الخدمات المالية ضمان حصول جميع الأفراد على المعلومات.

4- الراحة والسهولة: يقوم هذا المؤشر بقياس وجهه نظر المتعاملين مع البنوك او الفروع حول سهولة الحصول والراحة في استخدامهم الخدمات المالية.

ثانيا: الإطار النظري لسعر الصرف

1- مفهوم سعر الصرف:

يشير مفهوم سعر الصرف إلى عدد وحدات النقد المحلي التي يجب أن تدفع للحصول على وحده واحدة من النقد الاجنبي، أي بمعنى سعر عملة مقوم بعملة اخرى، أذ تمثل إحدى هذه العملتين السلعة والاخرى تمثل النقد الذي يحدد قيمة تلك السلعة [10].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2- انظمة سعر الصرف

يتم تصنيف اسعار الصرف إلى ثلاث انظمة وهي كالتالي [11]:

أ- نظام سعر الصرف الحر: يمثل هذا النظام في تحديد سعر الصرف من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملتين الاجنبية والمحلية، أي أن الطلب الاجنبي على العملة المحلية للدولة مشتق من الطلب الاجنبي على جميع السلع والخدمات والأصول المالية المحلية، وبالعكس.

ب- نظام الرقابة على سعر الصرف: يعتمد هذا النظام على توزيع كمية العملات المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي، بما يتفق مع أهداف الدولة السياسية والاقتصادية معا، وتحرص السلطة النقدية للدولة في ظل هذا النظام على ألا تترك سعر الصرف يخضع فقط لجانب الطلب والعرض، وذلك من خلال أحداث التوازن الدائم بين إيرادات الدولة ومدفوعاتها من أجل تحديد سعر العملة عند المستوى المحدد له.

ت- نظام سعر الصرف الثابت: هو النظام الذي تتدخل فيه الدولة او السلطة النقدية لتقيس مستوى سعر الصرف في الدولة بهدف مراقبة حركة دخول وخروج العملات الصعبة، وتتواجد حالتان لقياس سعر الصرف الثابت: الأولى تتمثل في تثبيت الدولة أو السلطة النقدية سعر عملتها مقابل عملة أجنبية واحدة، وذلك عندما تكون اغلب معاملاتها مع دولة واحدة، والحالة الثانية: تتمثل عندما تقوم الدولة بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل مجموعة متنوعة من العملات الأجنبية، وذلك عندما تكون اغلب معاملاتها مع دول متعددة.

ثالثا: العلاقة بين الشمول المالي وسعر الصرف

إن العلاقة بين الشمول المالي وسعر الصرف هي علاقة طردية، اذ إن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى الاستقرار في سعر الصرف، وذلك لأنها تزيد من التفاؤل وتقلل من حالة الشك وتساهم في تشجيع المعاملات الدولية، اذ إن توقعات الأفراد والمستثمرين تؤثر في أسعار الصرف المستقبلية والمتأثرة بتوقعات السياسة النقدية للدولة، والجدير بالذكر إن أسعار الصرف تنقسم لنوعين: أسعار الصرف الثابتة واسعار الصرف المتغيرة، اذ إن سعر الصرف المتغير يحدد بالعوامل السوقية جانبي الطلب والعرض، أما سعر الصرف الثابت يتم تثبيته من قبل البنك المركزي[12].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي وسعر صرف الدينار العراقي للمدة 2012-2023

اولا: تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2012_2023)

1- تحليل مؤشرات بعد الوصول

أ-مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

الجدول (1) الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2012-2023)

عدد السنوات	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	معدل نمو فروع المصارف	الكثافة المصرفية	معدل نمو الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	معدل نمو الانتشار المصرفي
2012	34,208	990	-	34.553	-	2.894	-
2013	35,096	1042	5.252	33.655	-2.598	2.969	2.591
2014	36,005	1204	15.547	29.904	-11.145	3.344	12.63
2015	36,933	854	-29.069	43.247	44.619	2.312	-30.861
2016	37,883	866	1.405	43.744	1.149	2.285	-1.167
2017	37,140	843	-2.655	44.056	0.713	2.269	-0.7
2018	38,200	865	2.609	44.161	0.023	2.264	-0.22
2019	39,300	888	2.658	44.256	0.215	2.259	-0.22
2020	40,150	891	0.337	45.061	1.818	2.219	-1.77
2021	41,190	904	1.459	45.564	1.116	2.194	-1.112
2022	42,248	876	-3.097	48.228	5.846	2.073	-5.515
2023	43,324	843	-3.767	51.392	6.56	1.945	-6.174

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2012-2023.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

ويلاحظ من خلال الجدول (1)، إن مستويات الكثافة المصرفية والانتشار المصرفية دون المستوى المحدد خلال مدة الدراسة من (2012 - 2023)، كما شهدت هذه المدة تزايد السكان بشكل كبير جدا، اذ بلغ عدد فروع المصارف في عام 2012 (990) فرعا ونسبة الكثافة المصرفية (34.553) وبنسبة انتشار مصرفي بلغ (2.894) وفي عام 2013 انخفض مؤشر الكثافة المصرفية الى (33.655) وان انخفاض مؤشر الكثافة المصرفية ايجابي، كما وبلغت نسبة الانتشار المصرفي لنفس العام (2.969) وبمعدل نمو (2.591) وارتفاع كبير في عدد فروع المصارف بلغ (1042) مصرفا، وفي عام 2014، شهدت تحسن طفيف في مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي، إذ بلغت

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

نسبة الكثافة المصرفية عام 2014 (29.904) وهي ادنى نسبة خلال مدة البحث وبنسبة انتشار مصرفي بلغ (3.344) وبمعدل نمو (12.63) وانتشار كبير لعدد فروع المصارف بلغ (1204) مصرفا، وفي عام 2015 بلغت الكثافة المصرفية (43.247) بمعدل نمو سالب (-29.069) ونسبة انتشار مصرفي بلغ (2.312) ومعدل نمو الانتشار المصرفي بلغ (-30.861) وانخفاض حاد في عدد فروع المصارف بلغ (845) ، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الاوضاع الامنية الصعبة التي شهدتها تلك الفترة. وفي عام 2016 ازدادت الكثافة المصرفية لتبلغ (43.744) وبمعدل نمو (1.149) وبلغت نسبة الانتشار المصرفي (2.285) وبمعدل نمو سالب (-1.167) وعدد فروع مصارف بلغ (866) فرعا بمعدل نمو (1.405) وخلال الاعوام (2017-2018) شهدت استقرار نسبي، وفي عام 2019 ازدادت الكثافة المصرفية وبلغت (44.256) وبمعدل نمو (0.215) وانتشار مصرفي بلغ (2.256) ومعدل نمو سالب للانتشار المصرفي بلغ (-0.22) وازدياد في عدد فروع المصارف بلغ (888) وبمعدل نمو (2.658)،

اذ ان خلال الأعوام (2016-2021) شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي، اذ شجع البنك المركزي العراقي المصارف في فتح فروع جديدة تشمل جميع أنحاء العراق، ولكن الزيادة لم تكن كبيرة، ففي عام 2021 شهد زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (904) فرعا وبمعدل نمو (1.459) في حين كانت عام 2020 (891) فرعًا وبمعدل نمو (0.337)، مما ادى الى انعكاس هذه الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت في عام 2021 (45.564) بمعدل نمو (1.116) بعد ما كانت (45.061) في عام 2020، كما وانخفضت نسبة الانتشار المصرفي من (2.219) عام 2020 الى (2.194) عام 2021 بمعدل نمو سالب (-1.112)،

ويعزى هذا الانخفاض للنمو المتزايد للسكان بمعدل أكبر من نمو عدد فروع المصارف [13].

وفي عام 2023 بلغ مؤشر الكثافة المصرفية (51.396) وبمعدل نمو (6.560) بعد ما كان في عام 2022 يبلغ (48.228) وبمعدل نمو اقل (5.846)، وبالمقابل حدث انخفاض في نسبة الانتشار المصرفي، إذ في عام 2023 بلغ (1.945) وبمعدل نمو سالب (-6.174) بعد ان كان في عام 2022 يبلغ (2.073) وبمعدل نمو (-5.515)، نتيجة تزايد عدد السكان بشكل كبير والانخفاض في عدد فروع المصارف من (876) عام 2022 إلى (843) عام 2023.

ويرجع الانخفاض في عدد فروع المصارف بسبب اغلاق بعض فروع المصارف الأجنبية [14].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ب-**الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي (ATM)**

الجدول (2) الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي (ATM)

عدد السنوات	عدد السكان البالغين (ألف نسمة) (15 عام فأكثر) (1)	عدد أجهزة الصراف (2)	نسبة 2/1* (3)	معدل النمو (4)
2012	20,569	467	2.27	-
2013	21,227	647	3.048	34.273
2014	21,926	337	1.536	-49.606
2015	22,082	580	2.626	70.963
2016	22,654	660	2.913	10.929
2017	22,110	656	2.966	1.819
2018	22,696	865	3.811	7.484
2019	23,294	1014	4.353	14.221
2020	23,903	1,340	5.605	28.761
2021	24,522	1,566	6.386	13.933
2022	25,152	2,223	8.838	38.396
2023	25,561	4,021	15.73	77.981

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2017-2023

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

ويتضح من الجدول (2) إن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات السحب الآلي ATM منخفضة في العراق، إذ بلغ عدد اجهزة الصرف الآلي في عام 2012 (467) جهازا وبنسبة انتشار مصرفي (2.27)، وارتفع عدد اجهزة الصرف الآلي في عام 2013 إلى (647) جهازا وبمعدل نمو (34.273) وبنسبة انتشار مصرفي (3.048)، وفي عام 2014 انخفض عدد اجهزة الصراف الآلي بشكل ملحوظ الى (337) جهازا وبنسبة انتشار مصرفي بلغ (1.536)، وأن سبب هذا الانخفاض جاء نتيجة احداث التنظيمات الارهابية التي شهدها العراق في محافظة الموصل وبعض المناطق، اذ سجل عام 2014 معدل نمو سالب بلغ (-49.606)، وعاد الارتفاع في عام 2015، اذ ازدادت نسبة الانتشار المصرفي الى (2.626) وعدد اجهزة الصرف الآلي ازادت ايضا و بلغت (580) جهازا وبمعدل نمو (70.963)،وفي عام 2016 ازدادت نسبة الانتشار المصرفي اكثر و بلغت (2.913) وازداد عدد اجهزة الصرف الآلي الى (660) جهازا. وأن اغلب اجهزة الصرف الآلي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

توجد في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف، لذلك فإن الانتشار المصرفي على أساس عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة من البالغين في العراق سجل نسب متدنية جداً أقل من (4) ماكينات للصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة من البالغين أثناء المدة (2012-2016)، في حين بلغت هذه النسبة (68) و (56) و (76) في كل من الكويت وقطر السعودية على التوالي عام 2015[15]. وفي عام 2017 شهدت ارتفاع في عدد اجهزة الصرف الآلي، إذ بلغ عدد الاجهزة (1.819) وبنسبة انتشار مصرفي (15.730) نسمه الى عدد البالغين وبمعدل نمو (77.981)، وفي عام 2018 ازدادت نسبة الانتشار المصرفي الى (3.811) وبمعدل نمو بلغ (7.484) وازداد عدد اجهزة الصرف الآلي الى (865) جهازا، وفي عام 2019 ازدادت نسبة الانتشار المصرفي وبلغت (4.353) وبمعدل نمو (14.221) وعدد أجهزة الصراف الآلي بلغت (1014) جهازا، وازداد الانتشار المصرفي خلال الاعوام اللاحقة حتى وصل في عام 2023 اعلى نسبة زيادة خلال مده البحث اذ بلغت نسبة الانتشار المصرفي (15.730) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (77.981) وايضا سجلت خلال عام 2023 اعلى نسبة في عدد اجهزة الصرف الآلي اذ بلغت (4021) جهازا. ومن المتوقع في المستقبل أن ترتفع هذه النسب وفقاً لخطة البنك المركزي العراقي في تطوير هذه الخدمات، وهذا يأتي ضمن الجهود الحثيثة التي يقوم بها البنك المركزي لتحقيق أهدافه في تطوير وتعزيز نظم الدفع الإلكتروني وتسهيل المبادلات المالية الإلكترونية في البلاد، كما إن تزايد انتشار أجهزة الصراف الآلي سوف يساهم في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الإلكترونية من قبل الأفراد والمؤسسات في العراق [16].

ج- الانتشار الجغرافي لعدد الفروع المصرفية واجهزة ATM في العراق

الجدول (3) الانتشار الجغرافي لعدد فروع المصارف وATM لكل 1000كم^2

عدد السنوات	عدد فروع المصارف (1)	عدد ATM (2)	عدد الفروع لكل 1000 كم^{2*} (3)	عدد ATMلكل 1000 كم^{2*} (4)
2012	990	467	2.27	1.073
2013	1042	647	2.395	1.487
2014	1204	337	2.767	0.774
2015	854	580	1.962	1.333
2016	866	660	1.99	1.517
2017	843	656	1.937	1.507
2018	865	865	1.988	1.988

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2.33	2.041	1014	888	2019
3.08	2.048	1,340	891	2020
3.599	2.078	1,566	904	2021
5.11	2.013	2,223	876	2022
9.242	1.937	4,021	843	2023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2012-2023

يبين الجدول (3) ان نسب الانتشار الجغرافي لعدد الفروع المصرفية واجهزه الصراف الآلي في العراق للمدة (2012-2013) منخفضة وذلك بسبب انخفاض اجهزة الصراف الآلي كما موضح بالجدول وكذلك انخفاض عدد فروع المصارف قياسا بالمساحة الكلية للعراق، اذ أن نسبة أعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) إلى مساحة العراق قد ارتفعت من (1.073) جهاز لكل (1000) كم من مساحة العراق في عام 2012 إلى (1.487) جهاز لكل (1000) كم من مساحة العراق في عام 2013، وفي عام 2014 شهد انخفاض في أعداد الصراف الآلي إلى مساحة العراق لكل (1000) كم بنسبة (0.774). وتعد هذه النسبة الأقل خلال مدة البحث وان أسباب الانخفاض تعود الى العديد من العوامل يمكن توضيح البعض من هذه الاسباب وهي كالتالي [17]:

أـ الاوضاع الاقتصادية: يعاني الاقتصاد من مشاكل كثيرة قبل وبعد الاحتلال، اذ تفاقمت الازمات الاقتصادية المختلفة مثل البطالة والفقر وارتفاع الأسعار.

ب-عدم الاستقرار الامني.

وفي عام 2015، ازداد عدد اجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كم من مساحة العراق اذ بلغ (1.333)، وشهد عام 2016 و 2017 استقرار نسبي اذ ازدادت النسبة بشكل طفيف في عدد اجهزة الصرف الآلي لكل 1000كم من مساحة العراق وبلغ (1.517 و 1.507) على التوالي، وفي عام 2018 بلغ عدد اجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كم من مساحة العراق نسبة (1.988)، واستمرت الزيادة في عدد فروع اجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم من مساحة العراق، اذ بلغت في عام 2020 نسبة (3.08)، وفي عام 2022، ازد عدد الاجهزة بنسبة (5.110) لكل 1000كم من مساحه العراق، وشهدت أعلى نسبة ارتفاع في عدد اجهزة الصرف الآلي في عام 2023 نسبة (9.242) جهاز لكل 1000 كم من مساحة العراق.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2- تحليل مؤشرات بعد الاستخدام

أ- مؤشرات العمق المصرفي للقروض والودائع

الجدول (4) العمق المصرفي في العراق (مليون دينار)

عدد السنوات	القروض للقطاع الخاص (1)	الودائع للقطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (3)	مؤشر العمق المصرفي لقروض القطاع الخاص%* (4)	مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص%* (5)
2012	14650102	21115540	254225490	5.762	8.306
2013	16947533	24450014	273587529	6.194	8.937
2014	17745141	24702632	258900633	6.854	9.541
2015	18070058	23636904	191715791	9.425	12.329
2016	18164883	23697049	196536350	9.242	12.057
2017	19452293	26093354	221665709	8.775	11.771
2018	20216073	27364385	254870184	7.931	10.736
2019	21042213	30708684	262917150	8.003	11.68
2020	25866652	35920533	215661516	11.994	16.655
2021	29578293	43243055	301152818	9.822	14.359
2022	35016532	54976187	383064152	9.141	14.351
2023	39548039	56556673	330046390	11.983	17.135

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2016

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2017-2023

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

ومن خلال الجدول اعلاه يتضح ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في عام 2012 (5.762) وهي أدنى نسبة خلال مدة البحث، ومن ثم ارتفعت الى (6.194) في عام 2013 وفي عام 2014 ارتفعت النسبة بشكل طفيف الى (6.854)، وارتفعت النسبة أكثر في عام 2015 الى (9.425)، اما خلال الاعوام (2016- 2018) انخفضت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل تدريجي.

ويرجع سبب الانخفاض نتيجة لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير وملحوظ يفوق معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص [18]. وفي عام 2019، ازدادت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت (8.003)، وشهد عام 2020 اعلى معدل ارتفاع

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

خلال مده البحث في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (11.994). وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ شهد عام 2020 انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي [19]. وشهدت المدة (2021 - 2022) انخفاض في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت النسبة في عام 2021 (9.822) وفي عام 2022 (9.141) وذلك بسبب ما تم ذكره سابقا من ارتفاع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وعاد الارتفاع في عام 2023 بنسبة بلغت (11.983).

اما بالنسبة حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (8.306) في عام 2012 وهي اقل نسبة خلال مدة البحث من (2012 - 2023)، وازدادت النسبة في عام 2013 وعام 2014 لتبلغ النسبة (8.937 و9.541) على التوالي، وفي عام 2015 ارتفع حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى (12.329)، وأن هذه النسب تعد نسب متدنية بسبب ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي من جانب، ومن جانب اخر ضعف في الطلب على الخدمات المصرفية. ويلاحظ في عام 2016 انخفاض في حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي بشكل طفيف اذ بلغ (12.057) واستمر الانخفاض خلال السنوات اللاحقة حتى وصل لعام 2018 اذ بلغت النسبة (10.736)، وان أسباب هذا الانخفاض جاءت بسبب نمو حجم الودائع بنسبة اقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا من جانب ومن جانب أخرب سبب احداث الازمة المزدوجة التي تعرض لها العراق اقتصاديا والتي تمثلت بانخفاض أسعار النفط واحتلال التنظيمات الإرهابية أجزاء من البلد [20]. وبعد هذا الانخفاض ارتفع من جديد حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 ليصل الى (11.680)، وازدادت النسبة في حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2020 لتبلغ (16.655). وجاء هذا الانخفاض وفقا للبنك المركزي العراقي بسبب نمو حجم الودائع بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي [21]، وانخفضت النسبة في عام 2021 و2022 بنسب ثابتة اذ بلغت النسب في حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي (14.359 و14.351) على التوالي، وازدادت النسبة من جديد في عام 2023 لتبلغ (17.135).

ب- مؤشر نسبة عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الجدول (5) عدد حسابات الودائع إلى عدد الأشخاص البالغين

عدد السنوات	عدد البالغين (ألف نسمة) (15 عام فأكثر) (1)	عدد حسابات الودائع (2)	عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين* (3)
2012	20,569	62005	3.014
2013	21,227	68855	3.243
2014	21,926	74073	3.378
2015	22,082	64344	2.913
2016	22,654	62398	2.754
2017	22,110	67048	3.032
2018	22,696	76893	3.387
2019	23,294	82106	3.524
2020	23,903	84924	3.552
2021	24,522	96071	3.917
2022	25,152	129000	5.128
2023	25,561	133498	5.222

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على
ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012-2023
ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

ومن خلال الجدول (5) يتضح ان عدد حسابات الودائع الى عدد الأفراد البالغين خلال مدة البحث (2012-2023) شهدت ارتفاع مستمر وبطيء ولا يلبي الطموح، اذ بلغت نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين في عام 2012 (3.014) وهي النسبة الاقل خلال مدة البحث، ثم ازدادت هذه النسبة في عام 2013 لتبلغ (3.243)، واستمرت الزيادة لعام 2014 اذ بلغ عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين (3.378)، بعدها في عام 2015 انخفضت النسبة، اذ بلغت (2.913)، وانخفضت اكثر في عام 2016، اذ بلغ عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين نسبة (2.754). وأن هذا الانخفاض خلال المدة (2015-2016) وفقا لتقرير البنك المركزي العراقي يعود الى تركز الغالبية العظمى من الفروع المصرفية في محافظة بغداد بحدود (38.7%) من إجمالي الفروع المصرفية في عام 2016، من جهة، ومن جهة أخرى امتنع الكثير من الأفراد التعامل مع المصارف بسبب الأحكام الدينية، ونسبة (30 %) من إجمالي نساء العراق كما في عام 2015 يعشن في القرى والارياف ولا يمتلكن حسابات مصرفية وفي أفضل حال فإن نسبة قليلة جداً من النساء يمتلكن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

حسابات توفير، كذلك إن نفس النسبة من الذكور يقيمون في المناطق الريفية وأيضاً نسبة كبيرة منهم لا يملكون حسابات في البنوك التجارية، كما وأن زيادة العملة في التداول نسبة إلى عرض النقد الضيق بلغت (59.5%) عام 2016، وهو مؤشر يتضح من خلاله ان الأفراد يفضلون تسوية المعاملات التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز[22]. وفي عام 2017 ازداد عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين بشكل طفيف لتبلغ النسبة (3.032)، وفي عام 2018 ازادت النسبة أكثر، اذ بلغ عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين (3.387)، واستمرت الزيادة الطفيفة في عدد الحسابات خلال السنوات (2019- 2020) اذ شهدت هذه المدة استقرار نسبي في عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين، وفي عام 2022 ارتفع عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين اذ بلغ (5.128) وفي عام 2023 ازدادت النسبة لتصل الى (5.222).

ج- مؤشر عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين

الجدول (6) مؤشر عدد حسابات القروض إلى عدد الأشخاص البالغين

عدد السنوات	عدد البالغين (ألف نسمة) (15 عام فأكثر) (1)	عدد حسابات القروض (2)	نسبة عدد حسابات القروض الى عدد الافراد البالغين (3) *
2012	20,569	22,850	1.110
2013	21,227	24,700	1.163
2014	21,926	28,195	1.286
2015	22,082	30,297	1.372
2016	22,654	30612	1.351
2017	22,110	30,967	1.400
2018	22,696	31,128	1.371
2019	23,294	35,410	1.520
2020	23,903	43,033	1.800
2021	24,522	46,122	1.880
2022	25,152	51,861	2.062
2023	25,561	60,812	2.379

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2012-2023

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

نلاحظ من خلال الجدول (6) إن نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد الأفراد البالغين خلال المدة (2012-2023)، شهدت ازدياد في اعداد البالغين من السكان واعداد حسابات القروض، اذ إن نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين في عام 2012 بلغت (1.110) وهي الاقل نسبة خلال مدة البحث، وفي عام 2013 ازداد عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين بنسبة تبلغ (1.163)، وفي عام 2014 ازدادت النسبة اكثر لتصل الى (1.286) واستمرت الزيادة في اعداد حسابات القروض إلى عدد البالغين أكثر، إذ بلغت في عام 2015 نسبة (1.372) وفي عام 2016 انخفضت النسبة قليلا اذ بلغت نسبة اعداد الحسابات من القروض الى اعداد البالغين (1.351)، وأن سبب هذا الانخفاض وفقا لتقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي يعود لانخفاض عرض الائتمان المصرفي من قبل البنوك التجارية بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد اثناء دخول التنظيمات الارهابية مما سبب تخوف لدى المصارف التجارية من عدم قدرة المقترضين من الايفاء بسداد القروض الممنوحة لهم، بالرغم من وجود طلب مرتفع على قروض الإسكان بغض النظر عن معدلات أسعار الفائدة المرتفعة للقروض طويلة الأجل والتي بلغت نسبتها (12.6%) في عام 2016، من جانب آخر فأن عدد كبير من الأفراد يعتمدون في تمويل انشطتهم الاقتصادية على مصادر اخرى غير البنوك التجارية وهي تندرج تحت مسمى مصادر التمويل غير الرسمي والذي يشكل عبئ كبيرة يثقل كاهل الاقتصاد ويقلل من نسب زيادة مستوى الشمول المالي في العراق مقارناً بعدد القروض الممنوحة بالنسبة إلى عدد البالغين [23]. وفي عام 2017 عاد الازدياد من جديد في حسابات القروض إلى عدد البالغين بنسبة (1.400) وفي عام 2018 انخفضت النسبة في عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين بنسبة (1.371)، وفي عام 2019 ازدادت نسبة القروض إلى عدد البالغين إذ بلغت (1.520)، وازدادت النسبة اكثر في عام 2020 اذ بلغ عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين بنسبة (1.800)، وفي عام 2021 واصل الازدياد اكثر وبلغ عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين بنسبة (1.880)، وفي عام 2022 وصلت النسبة في عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين إلى (2.062)، وأن اكبر نسبة ازدياد خلال مدة البحث (2012-2023) هي في عام 2023 اذ ان نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين بلغت (2.379).

ثانيا: تحليل تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة (2012-2023)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الجدول (7) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي للمدة (2012-2023)

عدد السنوات	سعر الصرف الرسمي (1)	معدل التغيير في سعر الصرف (2)	سعر الصرف الموازي (3)	معدل التغيير في سعر الصرف (4)
2012	1166	-	1233	-
2013	1166	0	1232	-0.0811
2014	1188	1.886792	1214	-1.46104
2015	1190	0.16835	1247	2.718287
2016	1190	0	1275	2.245389
2017	1190	0	1258	-1.33333
2018	1190	0	1209	-3.89507
2019	1190	0	1196	-1.07527
2020	1450	21.84874	1234	3.177258
2021	1460	0.689655	1474	19.44895
2022	1460	0	1482	0.542741
2023	1460	0	1531	3.306343

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، (2012-2023)

كما يوضح الجدول (7) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2012-2023)، إذ نلاحظ إن سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة (2012 - 2013) بلغت (1166) دينار عراقي لكل دولار امريكي وبمعدل نمو (0) لعام 2013، وتعد هذه المدة الأقل انخفاضا في سعر الصرف الرسمي خلال مدة البحث (2012-2023).

ويعود سبب هذا الانخفاض والاستقرار في سعر الصرف الرسمي إلى السياسة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي والاستقلالية التي مكنت البنك من السيطرة على تقلبات سعر الصرف بشكل شبه تام والسير نحو استعادة الثقة بالدينار العراقي ورفع قيمته [24].

وفي عام 2014، ارتفع سعر الصرف الرسمي الى (1188) وبمعدل نمو موجب بلغت النسبة (1.887)، وفي عام 2015، ارتفع سعر الصرف الرسمي الى (1190) دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (0.168)، واستقر على هذا الحال حتى عام 2019، اي شهدت هذه المدة استقرار في سعر صرف الدينار العراقي الرسمي، وفي عام 2020، ارتفع سعر صرف الدينار العراقي الرسمي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الى (1450) دينار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (21.849)، ويعزى سبب هذا الارتفاع في سعر الصرف الى الازمة المزدوجة التي مر بها العراق المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط، والذي انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي.

وفي عام 2021 حتى عام 2023 استقر سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي على (1460) دينار لكل دولار أمريكي.

كما يشير ايضا الجدول (7) إلى تذبذب سعر الصرف الموازي للدينار العراقي خلال مدة الدراسة (2012-2023)، إذ بلغ معدل سعر الصرف الموازي في عام (2012) (1233) دينار لكل دولار وانخفضت النسبة بشكل طفيف في عام 2013 الى (1232) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (0.081-)، وفي عام 2014 انخفض سعر صرف الدينار للسوق الموازي الى (1214) دينار لكل دولار وبمعدل نمو ايضا سالب بلغت نسبة (1.461-)، وعاد الارتفاع في سعر صرف الدينار للسوق الموازي في عام 2015 وبلغ (1247) دينار لكل دولار وبمعدل نمو موجب بلغت نسبته (2.719)، وفي عام 2016 ارتفع الى (1275) دينار لكل دولار وبمعدل نمو موجب بلغت النسبة (2.245)، وخلال المدة (2017-2019) انخفض سعر الصرف الموازي للدينار العراقي بشكل طفيف، إذ بلغت القيمة في عام (2017) (1258) دينار لكل دولار بمعدل نمو سالب (1.333-)، وفي عام (2018) و(2019) واصل معدل سعر الصرف الموازي بالانخفاض اكثر اذ بلغ (1209و1196) على التوالي وبمعدلات نمو سالبه بلغت النسب (3.895- و 1.075-) على التوالي، اما خلال السنوات الأخيرة من مدة البحث (2020-2023) وبسبب الصدمات الاقتصادية المزدوجة التي اصابت الاقتصاد العراقي شهدت ارتفاع في سعر الصرف الموازي، ففي عام 2020 ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1234) دينار لكل دولار وبمعدل نمو بلغ (3.177)، وارتفع اكثر الى ان بلغ سعر الصرف الموازي في عام (2023) الى (1531) دينار لكل دولار أمريكي وبمعدل نمو موجب بلغ (3.306).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين الشمول المالي وسعر الصرف باستخدام منهجية ARDL

أولا: توصيف وتقدير النموذج

تم صياغة النموذج القياسي الذي يعتمد على مؤشرات الشمول المالي في العراق (المؤشر التجميعي للوصول (x1)، والمؤشر التجميعي للاستخدام (x2)) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع سعر الصرف (exr) وفق الصيغة التالية:

$$Expr = f(x1, x2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$T = (2012Q1\text{-}2023Q4)$$

ووفق المعادلة التالية:

$$\Delta exrt = \beta o + \sum_{i=1}^{p} \beta 1 \, \Delta \, X1t - i + \sum_{i=1}^{q} \beta 2 \, \Delta \, X2t - i + \lambda 1 X1 - 1 + \lambda 2 X2t - 1 + \mu t \ldots\ldots\ldots (4)$$

اذ ان:

Δ: الفرق الأول للمتغير، Bo: الحد الثابت، T: اتجاه الزمن، (λ2 ، λ1): تمثل المعاملات في الاجل الطويل، (β1، β2): تمل المعاملات في الاجل القصير، μt: حد الخطأ العشوائي للنموذج، (P, q): الحدود العليا لفترات الابطاء الزمني.

ويجب الاشارة الى اليه احتساب المؤشر التجميعي للوصول والمؤشر التجميعي للاستخدام وذلك من خلال التالي:

أ- أعتمد الباحث في احتساب المؤشر التجميعي للوصول على ثلاثة مؤشرات فرعية هي (الانتشار المصرفي ونسبة الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي، نسبة عدد اجهزة الصرف الآلي لكل 1000 كم مربع) وبالاعتماد على البيانات الرسمية للبنك المركزي العراقي في المبحث الثاني للسنوات المختارة (2012-2023)، بعد ذلك تم تحديد اوزان مختلفة نظرا للأهمية النسبية لكل مؤشر في الاقتصاد العراقي، ثم بعد عمليات حسابية تم جمع المؤشر التجميعي للوصول للمدة (2012-2023).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ب- تم احتساب المؤشر التجميعي للاستخدام بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات أيضاً وهي (مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص %، نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد الافراد البالغين، نسبة عدد حسابات القروض إلى عدد الافراد البالغين) واعتماد نفس الآلية في احتساب المؤشر التجميعي للوصول تم التبلغ إلى المؤشر التجميعي للاستخدام ولنفس المدة.

ثانيا: اختبار السكون

ان اغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بصورة عامة تكون غير ساكنة وتتضمن اتجاه زمني، اذ ان عملية التقدير والانحدار تكون في هذه الحالة في الغالب متحيزة والنتائج التي نحصل عليها تكون زائفة، ولكي نصل الى نتائج صحيحة ومنطقية لابد من اجراء اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث لكي نتأكد من سكونها وخلوها من جذر الوحدة, وتوجد العديد من اختبارات جذر الوحدة اهما واشهرها اختبار فيلبس - بيرون واختبار ديكي_فولر الموسع، اذ انهما يعتمدان على اختبار ثلاث نماذج للانحدار (ثابت، ثابت و اتجاه عام، بدون ثابت واتجاه عام) ومستويات معنوية مختلفة (1%، 5%، 10%) وسيتم الاعتماد في هذا البحث عليهما من خلال اختبار فرضية العدم Ho التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها، اما الفرضية البديلة HI تنص على سكون المتغيرات في مستوياتها، اذ ان السلسلة الزمنية تكون غير ساكنة وتحمل جذر الوحدة في حال كانت قيمة الاحتمالية (Prob) اكبر من 5% أو قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية، وفي هذه الحالة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والعكس صحيح.

والشكل (1) يوضح نتائج اختبارات فيلبس_ بيرون و ديكي فولر الموسع، اذ تبين من خلال النتائج إن جميع متغيرات النموذج غير ساكنة في مستوياتها الأصلية في جميع الاحتمالات (1%، 5%، 10%)، إذ ان جميع القيم المقدرة كانت اصغر او القيمة المطلقة اكبر من القيم الجدولية وباحتمالية أكبر من (5%)، وذلك يؤكد قبول فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها اي احتوائها على جذر الوحدة، لذلك تم القيام بالاختبار بأخذ الفروق الأولى للمتغيرات الأصلية وباستخدام جميع الفروض الأولى وتبين إنها ساكنه في كل مستوياتها (1%,%5.%10) وبذلك تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات في فروقها الأولى، اي متكاملة من الدرجة الاولى. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (1) اختبار الاستقرار الهيكلي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		EXR	X1	X2
At Level				
With Cons...	t-Statistic	-0.2208	1.7544	0.1194
	Prob.	***0.9284***	***0.9996***	***0.9640***
		n0	n0	n0
With Cons...	t-Statistic	-1.4974	-1.3735	-2.2719
	Prob.	***0.8165***	***0.8560***	***0.4404***
		n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	1.1804	2.9071	2.7653
	Prob.	***0.9367***	***0.9988***	***0.9982***
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(EXR)	d(X1)	d(X2)
With Cons...	t-Statistic	-6.8356	-7.1813	-7.3411
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
With Cons...	t-Statistic	-6.9865	-8.4177	-7.5138
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
Without C...	t-Statistic	-6.7082	-6.7082	-6.7082
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

ثالثا: تقدير نموذج (ARDL)

1-تقدير تأثير الشمول المالي (x1,x2) على سعر الصرف (exr) باستخدام نموذج (ARDL)

يوضح الجدول (8) نتائج تقدير أنموذج (ARDL) تقدير تأثير مؤشرات الشمول المالي (x1,x2) كمتغيرات مستقلة وسعر الصرف (exr) كمتغير تابع لبيانات ربع سنوية من 2012 الى 2023، ووفق المعيار التلقائي لبرنامج EViews 12 ل (اكايك) (1,1,4) والتي تعطي أقل قيمة، وكانت النتائج كالتالي:

أ- بلغت قيمة (F- statistic) المحتسبة (80.11521) مع (Prob= 0.0000)، مما يعني الدلالة الاحصائية العالية للأنموذج المقدر ككل.

ب- يتضح من قيمة معامل التحديد والبالغة (R= 0.948219) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر (94.82%) من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف (exr).

ج- ان القيمة الاحصائية لدوربن-واتسون (Durbin-Watson stat) بلغت (1.708062)، اذ وقعت في منطقة الحسم، والتي تنص على رفض الفرض البديل وقبول فرضية العدم، اي عدم تأثير مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للمتغيرات العشوائية، مما يدعم صلاحية النموذج المقدر.

ويلاحظ كذلك ان سعر الصرف المتأخر في الاجل القصير (+0.694388 = (-1) exr، prob =0.0000) يدل على قصور ذاتي، اذ ان ارتفاع سعر الصرف في الربع السابق يرفع من سعره الحالي بنسبة (69.44%)، والذي يوضح استمرار الضغوط التضخمية أو عوامل هيكلية اخرى كارتفاع الطلب على الدولار. كما ان معامل مؤشر الوصول للخدمات المالية (X1 =10.11466، prob =0.0000) يشير الى ان زيادة الوصول للخدمات المالية، اي التوسع في الفروع المصرفية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

وتعزيز الثقة بالدينار العراقي يؤدي الى تقليل الضغوط على سعر الصرف. اما معامل مؤشر الوصول المتأخر (15.21966= -1 X1، prob =0.0169) يوضح ان زيادة الوصول للخدمات المالية قبل ربع سنة يقلل من سعر الصرف الحالي بنسبة (15.22%)، مما قد يعكس تحسن الثقة بالدينار العراقي نتيجة للتوسع المالي. اما مؤشر الاستخدام في الاجل القصير (23.21187-= X2، prob =0.2277) يوضح ان زيادة الاستخدام الحالي (X2) لا يؤثر على سعر الصرف. كما ان مؤشر الاستخدام للفترة المتأخرة (47.94785+ , Prob. 0.0409 = -4 X2) يشير الى ان زيادة الاستخدام قبل 4 أرباع يرفع من سعر الصرف بنسبة (47.95%)، والسبب في ذلك يعود الى تأخر تأثير السيولة النقدية على الطلب على الدولار. كما ان الثابت (C = 156.0627, Prob= 0.0409) يعكس عوامل هيكلية تضغط على سعر الصرف كارتفاع الواردات أو العجز في الميزان التجاري.

الجدول (8) تقدير تأثير الشمول المالي (x1,x2) على سعر الصرف (exr) باستخدام نموذج (ARDL)

Dependent Variable: EXR				
Method: ARDL				
Date: 05/08/25 Time: 21:00				
Sample (adjusted): 2013Q1 2023Q4				
Included observations: 44 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 100				
Selected Model: ARDL (1, 1, 4)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
EXR (-1)	**0.694388**	**0.080428**	**8.633622**	**0.0000**
X1	**10.11466**	**6.073243**	**1.665446**	**0.1048**
X1(-1)	**-15.21966**	**6.065887**	**-2.509058**	**0.0169**
X2	**-23.21187**	**18.90400**	**-1.227881**	**0.2277**
X2(-1)	**30.25302**	**23.32441**	**1.297054**	**0.2031**
X2(-2)	**-2.75E-11**	**19.81070**	**-1.39E-12**	**1.0000**

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

1.0000	1.53E-12	19.81070	3.03E-11	X2(-3)
0.0092	2.756727	17.39304	47.94785	X2(-4)
0.0409	2.123309	73.49976	156.0627	C
1304.727	Mean dependent var		0.948219	R-squared
120.9213	S.D. dependent var		0.936383	Adjusted R-squared
9.853530	Akaike info criterion		30.49924	S.E. of regression
10.21848	Schwarz criterion		32557.13	Sum squared resid
9.988870	Hannan-Quinn criter.		-207.7777	Log likelihood
1.708062	Durbin-Watson stat		80.11521	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

2-تقويم النموذج المقدر

أ- اختبار عدم تجانس التباين

ان هذا الاختبار يستخدم ليوضح ما إذ كان النموذج يواجه مشكلة ثبات تجانس التباين، اذ تشير النتائج في الجدول (9) الى ان الانموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين بحسب قيمتي (Chi-Square، Prob F) باحتمالية أكبر من (5%)، وبذلك نقبل الفرضية العدم والتي تنص على ثبات تجانس التباين.

الجدول (9) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.8469	Prob. F (1,41)	0.037758	F-statistic
0.8423	Prob. Chi-Square (1)	0.039563	Obs*R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

ب- اختبار الارتباط الذاتي

للتأكد من ان النموذج المقدر لا يواجه مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي المقدرة تم اللجوء الى اختبار (Breusch-Godfrey)، وتشير نتائج الاختبار الى ان النموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي والجدول (10) يوضح ان قيمتي (Prob Chi-Square) و (Prob, F)، غير معنوية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

باحتمالية أكبر من (5%)، وبذلك نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي المقدرة.

الجدول (10) اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.6295	**Prob. F (2,33)**	**0.469309**	**F-statistic**
0.5442	**Prob. Chi-Square (2)**	**1.216880**	**Obs*R-squared**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

ج- اختبار الاستقرار الهيكلي

ان اختبار (GUSUM OF Squares) يعد من أفضل الاختبارات المناسبة لتوضيح ما إذا كان النموذج المقدر يواجه تغيرات هيكلية تؤثر على جودة النموذج من خلال الرسم البياني، إذ ان منحنى (GUSUM OF Squares) إذا لم يخرج عن مسار احدى القيم الحرجة يعني ان النموذج مستقر والعكس صحيح. كما موضح في الشكل (2) أن المنحنى يقع بين القيم الحرجة للنموذج المقدر، مما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من هذه المشكلة.

الشكل (2) اختبار الاستقرار الهيكلي

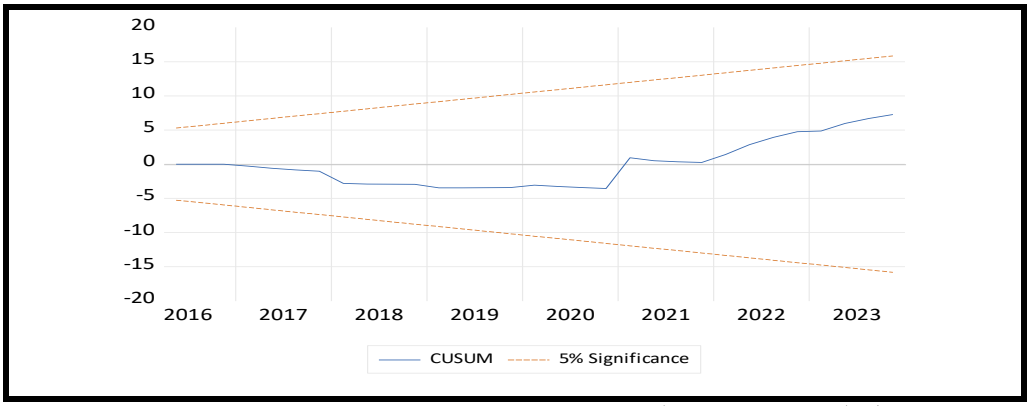

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

3: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) للأجل الطويل بين (x1,x2) و (exr) ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

ويلاحظ من خلال الجدول المقدر (11) أن قيمة (F-statistic = 6.251267) المحتسبة أكبر من كل القيم الجدولية الحرجة، وبهذا نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

المتغيرات، ونرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين الشمول المالي وسعر الصرف.

الجدول (11) العلاقة طويلة الاجل بين الشمول المالي وسعر الصرف

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I (1)	I (0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	6.251267	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

اما بصدد اختبار تصحيح الخطأ (ECM) بين (x1,x2) و (exr) يلاحظ من خلال الجدول (12) ان معامل تصحيح الخطأ (CointEq (-1) القيمة السالبة (-0.3056) تشير الى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات. ويتم تصحيح (30.56%) من الانحرافات عن التوازن كل ربع سنة، ويدل ذلك على أن النظام الاقتصادي يعود إلى التوازن بعد حدوث صدمات، مثل ارتفاع مفاجئ في الطلب على الدولار، اي يشير الى تكيف سريع مع الصدمات. وتشير نتائج تصحيح الخطأ لمتغير الوصول وكما موضح في الجدول (12) الى التأثير غير المعنوي لـ D(X1) والذي يعكس ضعف البنية التحتية المالية خارج المدن الكبرى، مما يقلل من فاعلية التوسع الجغرافي للخدمات. اما مؤشر الاستخدام للخدمات المالية (X2) يشير للتأثير السلبي القوي للمتأخرات (DX2(-1, -2, -3)، إذ إن المعطيات تشير إلى أن زيادة استخدام الخدمات المالية كالودائع والقروض يساعد في تقليل الضغوط عن سعر الصرف من خلال اولا: تعزيز الثقة بالدينار العراقي، ثانيا: توجيه السيولة للاستثمارات.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

الجدول (12) اختبار تصحيح الخطأ

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0707	1.864114	5.425986	10.11466	D(X1)
0.1876	-1.344037	17.27026	-23.21187	D(X2)
0.0057	-2.943067	16.29180	-47.94785	D(X2(-1)
0.0057	-2.943067	16.29180	-47.94785	D(X2(-2)
0.0057	-2.943067	16.29180	-47.94785	D(X2(-3)
0.0000	-5.210409	0.058654	-0.305612	CointEq (-1) *

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج EViews 12

الاستنتاجات

1- ضعف مؤشرات الشمول المالي في العراق، خاصة في مجالي الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، مع تركيز الخدمات في المناطق الحضرية وإهمال المناطق الريفية والفقيرة.

2- تأثير متناقص لمؤشرات الشمول المالي، فبينما يُساهم مؤشر الوصول في استقرار سعر الصرف عبر تعزيز الثقة، يُظهر مؤشر الاستخدام تأثيراً سلبياً بسبب تحويل السيولة النقدية إلى طلب على الدولار.

3- هيمنة العوامل الخارجية (كأزمات النفط وجائحة كورونا) على سعر الصرف، مما يحد من فاعلية سياسات الشمول المالي في ظل غياب بيئة اقتصادية مستقرة.

4- ضعف ثقة الأفراد في النظام المصرفي بسبب العوامل الثقافية والاقتصادية، مما يعيق تعزيز الشمول المالي.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية المالية من خلال توسيع فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي في المناطق الريفية والمحرومة، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتقليل تكلفة الخدمات المصرفية.
2. تحويل الادخارات إلى استثمارات منتجة وتوجيه البنوك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر قروض ميسرة، لتحويل السيولة النقدية من الطلب على الدولار إلى استثمارات محلية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

3. تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف عن طريق تعزيز الشفافية وحماية المستهلك عبر أنظمة رقابية صارمة، وتطوير منتجات مالية تناسب الاحتياجات الدينية والاجتماعية مثل الحسابات المصرفية الإسلامية.
4. القيام بسياسات داعمة للشمول المالي عن طريق إلزام المؤسسات الحكومية والصحية بدفع الرواتب عبر الحسابات المصرفية.

المصادر

1-Bank of Papua New Guinea, Papua New Guinea Institute for National Affairs, & World Bank. (2015). Financial inclusion and financial capability in Morobe and Madang Provinces Papua New Guinea

2- عبد القادر، ق.، (2023)، واقع تطبيق الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية مع الإشارة لحالة فلسطين كنموذج خلال الفترة (2019–2020)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1).

3-Zago, M. A., et al. (2017). Financial inclusion and electronic payments; Explaining electronic payments in Brazil with principal components analysis and SARIMAX models. Brazil .

4- Patwardhan, A., Singleton, K., & Kai, N. (2018). Financial inclusion in the digital age. International Finance Corporation, World Bank Group .

5-العلاوي، ن.، (2023)، إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر: دراسة تحليلية، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد (7)، العدد (3).

6-بوسليماني، ص.& بريش، ف.، (2023)، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (1).

7- هيري، أ.، (2023)، مقومات الشمول المالي وسبل نجاحه بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (2).

8-مشراوي، ح، & العبيدي، ع. ع.، (2023)، دور الهوية الرقمية المصرفية في رفع مستويات الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (1).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية
والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

9- قادم، ف. (2023)، الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة الدول العربية، مجلة المدبر، المجلد (10)، العدد (1).

10-صاحب، م. ص.، & علي، ن. أ. ح، (2023)، تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004–2020)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (19)، العدد (2).

11- الشمري، م. ش.، & الشمري، س. م. ش، (2021)، قياس العلاقة التبادلية بين السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990–2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (17)، العدد (3).

12-Al Ali, H. (2024). Effect of macroeconomic indicators on financial inclusion: A study of EAGLES economies. *Emirati Journal of Business, Economics and Social Studies ،3 (1) 94 ،

13-البنك المركزي العراقي، (2022)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021 (العدد الثاني عشر)، بغداد.

14-البنك المركزي العراقي، (2024)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2023 (العدد الرابع عشر)، بغداد.

15- البنك المركزي العراقي، (2017)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، بغداد.

16-حسن، ن. ص.، & العزاوي، ك. ع، (2023)، أثر مؤشرات الشمول المالي على مشكلة الفقر في العراق لسنوات مختارة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد (15)، العدد (3).

17-البنك المركزي العراقي، (2019)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018 (العدد التاسع)، بغداد.

18- البنك المركزي العراقي، (2021)، تقرير الاستقرار المالي لعام 2020 (العدد الحادي عشر)، بغداد.

19-الذبحاوي، ح. ك.، وآخرون، (2024)، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد: تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (20)، العدد (خاص).

---

(1) Bank Of Papua New Guinea, Papua New Guinea Institute for National Affairs, The World Bank, Financial Inclusion and Financial Capability in Morobe and Madang Provinces Papua New Guinea, 2015, P.1.

(2) قطاف عبد القادر، واقع تطبيق الشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية مع الإشارة لحالة فلسطين كنموذج خلال الفترة (2019-2020) ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص215.

(3) Marco Antônio Zago and Others, Financial Inclusion and Electronic Payments; Explaining Electronic Payments in Brazil with Principal Components Analysis and Sarimax Models, Brazil, 2017, P.25.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

(4) Patwardhan, A, Singleton, k, and kai, Financial Inclusion in the Digital Age, International Financial Corporation, World Bank Group, 2018, p.11.

(5) لعلاوي نواري، إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر: دراسة تحليلية، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد (7)، العدد (3)، الجزائر، 2023، ص71-72.

(6) بوسليماني صليحة، بريش فايزة، واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر، 2023، ص29.

(7) أسيا هيري، مقومات الشمول المالي وسبل نجاحه بالجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (2)، الجزائر, 2023، ص295

(8) مشراوي حده، بالعبيدي عايدة عبير، دور الهوية الرقمية المصرفية في رفع مستويات الشمول المالي _ دراسة حالة بعض الدول العربية_، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال، المجلد (12)، العدد (1)، الجزائر، 2023، ص225.

(9) فاطمة قادم، الشمول المالي ودوره في تعزيز الاستقرار المالي "دراسة حالة الدول العربية"، مجلة (المدبر)، المجلد (10)، العدد (1)، الجزائر، 2023، ص149_150.

(10) ميامي صلال صاحب، نور الهدى حسين علي، تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2004_2020)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (19)، العدد (2)، جامعة الكوفة، 2023، ص58_59.

(11) مايح شبيب الشمري، سلمان حمد شنان الشمري، قياس العلاقة التبادلية بين السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (17)، العدد (3)، جامعة الكوفة، 2021، ص5.

(12) Hamad Al Ali, Effect of Macroeconomic indicators on Financial Inclusion: A Study of EAGLES Economies, Emirati Journal of Business, Economics and Social Studies, Emirates Scholar Research Center, Volume 3, Issue 1, 2024, p.94.95.

(13) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022، ص145.

(14) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2023، العدد الرابع عشر، بغداد، 2024، ص41.

* نسبة الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الالي = عدد ATM / عدد السكان البالغين * 100.

(15) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016، بغداد، 2017، ص79.

(16) البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص41

* عدد الفروع لكل 1000 كم^2= عدد المصارف / مساحة العراق الاجمالية × 1000

* عدد ATM لكل 1000 كم^2 = عدد ATM/ مساحة العراق × 1000

(17) نور صباح حسن، كريم عبيس العزاوي، أثر مؤشرات الشمول المالي على مشكلة الفقر في العراق لسنوات مختارة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد (15)، العدد (3)، جامعة بابل، 2023، ص72_73.

* مؤشر العمق المصرفي لقروض القطاع الخاص = قروض القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي × 100

* مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص = ودائع القطاع الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي × 100

(18) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2018، بغداد، العدد التاسع، 2019، ص107.

(19) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021، ص157.

(20) حسين كريم الذبحاوي واخرون، وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الادرة والاقتصاد تكامل العلوم الإدارية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي لنماذج الاعمال وتحديات الابتكار، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد خاص، 2024، ص2194.

(21) البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص157.

* مؤشر نسبة عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين= عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين

(22) البنك المركزي العراقي، مصدر سابق، ص83.

(23) تقرير البنك المركزي، مصدر سابق، ص84.

(24) المصدر نفسه، ص266